موجز سياساتيّ لمعهد لاهاي للابتكار القانوني

تحقيق العدالة المتمحورة حول الإنسان بدقّةٍ وحزم

تمت صياغة هذا الموجز السياساتيّ بالتعاون مع سام مولر وموريتس باريندريخت وتيريزا سماوت ومارتن غراماتيكوف ورونالد لينز.

يبرز إدراكٌ متزايد حول نموذج جديد من شأنه أن يساعدنا على مواجهة التحدي المتمثّل بتحقيق البند الثالث من الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة أي الوصول إلى العدالة للجميع، ألا وهو العدالة المتمحورة حول الإنسان. تُشكّل هذه الأخيرة وسيلة لتعزيز أنظمة العدالة من خلال التركيز على الأشخاص والنتائج التي يَبغونها، وليس على المؤسّسات والإجراءات القائمة. تتجلّى بوضوح المنافع الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق هذا النموذج الجديد، وقد حان وقت اتّخاذ الخطوات التالية عبر تطبيقه. نشارك في هذا الموجز السياساتيّ المستجدّات المُتعلّقة بتطوير برامج العدالة المتمحورة حول الإنسان وتنفيذها على الصعيد الوطنيّ. ونبيّن أنّ المكوّنات العمليّة التي يُمكن تمويلها وإدماجها وإدارتها بشكل متناسق لمثل هذه البرامج قد بدأت تظهر، وينبغي إضفاء المزيد من التطوير على هذا النَهج.

1. المزيد من الأمن، العدالة في خطر

عرَضَ الأمين العام للأمم المتحدة في هذا العام، أي 2021، جدولَ أعماله للتحديات الهائلة التي تُواجه العالم فيما تحتَفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وقدَّم في تقريره "خطّتنا المشتركة" ملاحظتَين مهمَّتين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أوّلهما على الصعيد العام والثانية تتعلّق بالعدالة. أشار أوّلاً أنّ "الفشل في تقديم أكثر ما يحتاجُ إليه الناس بما في ذلك الخدمات الأساسية، يؤدّي إلى انعدام الثقة، بصرف النظر عن مدى انفتاح المؤسسات على المشاركة العامة". ويَخلُص إلى أنّ هذا الأمر يُقوّض العقد الاجتماعي بشكل خطير. ثانيًا، يُشير أنّه على الرغم من وعد خطّة عام 2030 بتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، فإن "العديد من أنظمة العدالة لا تخدم سوى القلّة". وبمعنى آخر، إنها تُشكّل جزءًا من المشكلة المرتبطة بتحقيق العدالة.

تُظهر البيانات أنّ أنظمة العدالة لا تُقدّم مساعدة فعّالة عندما يتعرَّض الناس للظُّلم. تقع مشكلات العدالة الأكثر إلحاحًا عندما تكون الوظائف أو المسكن أو الأراضي أو العلاقات الأسَريّة أو الخدمات العامة الأساسية للصمود عُرضة للخطر. ويُشكّل الأشخاص الذين يُفيدون بأنّه تمّ حلّ مشكلة العدالة التي يواجهونها بطريقة تلبّي تطلّعاتهم نسبة 32٪ فقط. أما معدّلات المشاكل[1] الأكثر خطورة والأكثر تأثيرًا التي وُجد لها حلّ فهي متدنية جدًا. ونسبة 10٪ إضافية من الناس راضية عن مسار العملية حتى الآن. ونادرًا ما يستخدم الناس خدمات العدالة التي

تُوفِّرُها الحكومات. فلا يلجأ إلى المحكمة أو أيّ شكل آخَر من أشكال التقاضي سوى 7٪ من الأشخاص و8٪ يحصلون على المشورة من محامٍ أو أخصّائي[2] آخر.

غير أنّ الخبر السارّ هو أنّ البلدان أصبحَت أكثر نجاحًا في إرساء الأمن ومنع الجريمة. فقد انخفض عدد الناس الذين يلقون حتفهم بسبب العنف أو الكوارث الطبيعية أو الحوادث، مع اكتساب الحكومات خبرةً متزايدةً في إنفاذ القوانين[3].

لكنّ مؤشِّر سيادة القانون (Rule of Law Index) الذي يتَّصف بأهمية كُبرى، يُظهر أنّ المزيد من السلامة لا يعنَي المزيد من العدالة. وتُبيِّن المؤشّرات أنّ حماية حقوق الإنسان قد شهدَت تدهورًا على مدى السنوات الخمس الماضية[4]. والاتجاه العالمي هو أنّ الناس لا يشعرون بالحماية الكافية في علاقتهم مع الوكالات الحكومية النافذة، إذ يُثيرُ الفساد مخاوفَ متنامية، ويُعتبَر كلٌّ من القانون الجنائي وقانون الإجراءات المدنية وسيلة مخيِّبة للآمال بشكلٍ مُتزايد في ما يتعلَّق بحلّ المشاكل بين الناس بطريقة مستدامة. ولم يُحسِّن سوى بلَدَين من بين البلدان الخمس والعشرين الأكثر اكتظاظًا بالسكان النتيجة الإجمالية المرتبطة بسيادة القانون بين عامَيّ 2020 و2021 وهما جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي كانت تحتلّ مرتبة متدنية جدًا، وألمانيا[5].

فلنتخيّل أنّ نظام الرعاية الصحية لا يعالج سوى 32٪ من الأمراض؛ وأنّ أقليّة صُغرى فحسب من الشباب تلتحِق بالمدرسة؛ وأنّ استخدام الطاقة المتجدّدة يتراجع. ومع ذلك، تُشكِّل الفرص المتكافئة لحصول الجميع على العدالة أحد أهداف التنمية المستدامة على قدم المساواة مع الصحة والتعليم وإحراز التقدُّم في مجال تغيُّر المناخ[6].

2. إنّنا في مُهِمَّة

تعملُ العدالة المُتمحورة حول الإنسان على حلّ المشكلات القانونية التي يعاني منها الناس، وتمنَع حدوثها، وهي مصمَّمة وفقًا لما يحتاج إليه الناس من أجل التقدُّم، وبالتالي، تخلق فرصًا للناس تخوّلهم الانخراط بشكلٍ كامل في مجتمعاتهم واقتصادهم. إنها تتمحور حول الناس واحتياجاتهم، وليس حول المؤسّسات[7].

ونظرًا إلى التقييم الخطير الذي تقدَّم به الأمين العام، تَبرُز حاليًا حاجة ماسّة إلى تنفيذها بطريقة عمليّة في أكبرَ عددٍ ممكنٍ من البلدان. ولهذه الغاية، ينبغي بناء شراكات تجمع بين المستثمرين والباحثين ومصمّمي الإجراءات الجديدة لتحقيق العدالة، فضلًا عن الوحدات التنظيمية التي ستقوم بتنفيذها. وسيتعيَّن على المؤسّسات القانونية القائمة كالمحاكم والنيابة العامة وشركات المحاماة التعايش والتعاون مع المنظّمات التي تأتي بالخبُرات من مجموعة واسعة من الاختصاصات، واستخدام مجموعة متنوّعة من الأساليب للتواصل مع الناس الذين يواجهون مشكلة مرتبِطة بالعدالة.

ما الاقتراح الذي يُمكن أن يُقدّمه وزير عدل أو رئيس قضاة أو مُدَّعي عام أو عضو في البرلمان انضمَّ مؤخّرًا إلى اللجنة القضائية؟ ما هي الخيارات الاستراتيجية والبرامج المتاحة أمام مدير عام يتمتَّع بميزانية ضخمة للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو رئيس منظمة خيرية أو رئيس تنفيذيّ لمؤسسة استثمار ذات تأثير اجتماعي يتطلَّعون إلى إحداثِ فرقٍ في مجال العدالة؟

الخبر السّار بالنسبة لهؤلاء هو أنّ نهجًا ملموسًا قد

1 قراءة "الفقر والوصول إلى العدالة" (2021)، دراسة أجراها معهد لاهاي للابتكار القانوني لجانب البنك الدولي. تُعزّز أنظمة العدالة المُعطّلة عدم المساواة. وتُظهر الدراسة أن الفقراء يحصلون على نتائج أسوأ لمشكلاتهم القانونية. كما توفر أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية حلولًا أقلّ، وتُخلّف المشكلات القانونية التي تواجه الفقراء تأثيرًا أكبر على حياتهم.
2 مشروع العدالة العالمية WJP، رؤى عالمية حول الوصول إلى العدالة 2019، قاعدة بيانات إحصائية موحدة. المعدّلات لـ 101 دولة قام المؤلفون باحتسابها.
3 مشروع العدالة العالمية، النقاط البارزة واتجاهات البيانات من مؤشّر سيادة القانون التابع لمشروع العدالة العالمية 2021، تشرين الأول/أكتوبر 2021، مراجعة الشريحة رقم 21.
4 مشروع العدالة العالمية، النقاط البارزة، الشريحة رقم 21.
5 مشروع العدالة العالمية، النقاط البارزة، الشريحة رقم 18 و22 و23.
6 هدف التنمية المستدامة رقم 16 و3 و4 و13.
7 تقرير الفريق العامل المعنيّ بالعدالة (2019). وقد ورد في إعلان لاهاي بشأن الوصول إلى العدالة وتمت الإشارة إليه في عدّة اجتماعات مشتركة بين الوزارات وغيرها من التجمعات الرفيعة المستوى في خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. تعمل مجموعة متنامية من الشركاء، بتنسيق من روّاد الطريق من أجل العدالة، على تفعيل العدالة المتمحورة حول الأنسان. وقد تمّ تشكيل تحالف عمل من أجل العدالة، يتألف من الدول التي تريد أن تؤدّيَ دورًا قياديًا في تحقيق ذلك.

بدأ يتبلور. وينتج هذا النهج عن العمل الرائد الذي ينجزه الكثيرون وعن جميع الشركاء الذين عملوا على تحليل تقرير الفريق العامل المعنيّ بالعدالة[8] وخلاصاته. نرى ذلك في مؤتمرات القمّة الوزارية التي تُنظّمها مجموعة الرُوّاد من أجل العدالة (Pathfinders for Justice) وقادة العدالة(Justice Leaders)[9]، بالتعاون مع كلّ من منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، التي قادت عملية تحسين مفهوم العدالة المتمحورة حول الإنسان ووضعت العناصر الأساسية لتنفيذه، مع المزيد من البحوث في المستقبل[10]؛ والرئاسة البرتغالية للاتّحاد الأوروبي، التي نظَّمَت مؤتمرًا كبيرًا حول الموضوع؛ ومشروع العدالة العالمية، كرائد عالميّ في قياس العدالة وداعٍ للاجتماعات الدوليّة[11]، ولكن أيضًا منظّمة الشيوخ (The Elders) ومنظّمة ناماتي (Namati) ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح(Open Society Justice Initiative) إضافةً إلى شراكة الحكومة المفتوحة (Open Government Partnership)، و الكثير غيرها.

علاوةً على ذلك، يَنبثق هذا النَهج عن عملنا الخاص المُتمثّل بابتكار خدمات العدالة ومراقبة أنظمة العدالة في الكثير من البلدان. والأهم من ذلك، أنه ينبثق أيضًا عن العدالة المتمحورة حول الإنسان التي سبق وطوَّرها الباحثون والعاملون في المجال والمبتكرون في كلّ بلد حول العالم وعملاؤهم. فَهُم يكتشفون متى يختَبر الناس عدالة إجرائية أو موضوعيّة، ويقومون بتجربة سبُل جديدة لمنع الجرائم، ويسعَون إلى إدخال عناصرَ الوَساطة إلى عملهم، ويكتشفون وسائل جديدة لتوعية الناس بشأن حقوقهم، ويقومون بتجربة حلّ النزاعات عبر الإنترنت، ويقومون بحلّ المشاكل بطريقة عمليّة ويُساعدون الناس على التفاوض للوصول إلى حلول عادلة، بصفتهم قضاة ومدراء للمشاريع التجريبية ومدراء تنفيذيّين لشركات ناشئة في مجال العدالة وعناصر من الشرطة ومرشدين اجتماعيين ومحامين وعدد لا يحصى من المجموعات المختلفة، وأكثر ما يُطَمئن، كأشخاص يواجهون نزاعات خطيرة قادرين على حلّها بطريقة عادلة مع جيرانهم أو أزواجهم السابقين أو الجناة الذين جعلوا منهم ضحيّة.

ينبثق هذا النهج كذلك عن التعلُّم من كيفيّة معالجة الحكومات لجائحة كوفيد–19 والتغيّر المناخي: بدءًا باتّباع مسار بحث علميّ تطبيقيّ، مرورًا بالثقة بالتعاون بين القطاعَيْن العام والخاص لتوفير الحلول على نطاق واسع، وصولًا إلى خلق وتمكين القيادة في القطاع المُستعِدّة لتقبُّل المساءلة بشأن كلّ من الأمن وتحقيق نتائج عادلة وفعّالة للمواطنين الذين يعانون من الظلم.

لا يتّفق هؤلاء على الأمر نفسه تمامًا، كما لا يُمثّل هذا الموجز السياساتيّ إجماعًا مشتركًا بالكامل ولا الصياغة النهائية بشأن هذه المسألة. ويُمكن وصف عناصر النَهج الناشئ بطرق عدّة. ولكن، بشكل عام، تَظهَرُ المكوّنات المُبيّنَة أدناه بشكلٍ مطرد ونَجمَعها معًا ضمن نهج متكامل.

3. خمسة استثمارات أساسية

عندما نصف هذا النَهج في الفقرات التالية، نفترض أنه سيتحوَّل فعليًا إلى برنامج تُديره شراكة من المنظّمات، ربما بواسطة فريق عامل[12]. نُحدّد خمسة عناصر، ولكلٍّ منها فئة مستَهدفة وأوساط مختلفة ويتطلّب كلّ منها استثمارات. ويعمل الخبراء على استحداث أساليبَ خاصّة بكلّ عنصر، البعض منها بغاية التطوّر أساسًا، والبعض الآخر تَتمّ تجربته على نطاق واسع، ومنها ما يزال في مرحلة التصميم الأولي. من شأن هذه الأساليب مُجتمِعةً أن تُشكّلَ الحجر الأساس لبرنامج العدالة المتمحورة حول الإنسان.

8 للاطّلاع على جميع المنظمات غير الحكومية والأعضاء المفكّرين في تحالف العدالة، اضغط هنا. للاطّلاع على قائمة الدول الناشطة المشاركة، اضغط هنا.
9 اطّلِع على الأسبوع العالمي للعدالة 2020 هنا.
10 اطّلِع على الفرص المتكافئة لحصول الجميع على العدالة من أجل النمو الشامل، هنا.
11 اطّلِع على مشروع العدالة العالمية هنا.
12 اضغط هنا للمزيد من المعلومات حول النهج، تقرير عن الاتجاهات لعام 2021 الخاص بنا، تحقيق العدالة بدقّة وحزم.

1. البيانات

نحتاج أولاً إلى بيانات موثوقة. لقد أصبحت بيانات المسح متاحةً بشكلٍ متزايد، وتوضح وبائيّات مشاكل[13] العدالة وتداعيات كلّ منها. ويمكن من خلال هذه البيانات، احتساب العبء الذي يُشكّله الظّلم على صعيد البلد. وتُظهر البيانات أيضًا أيَّ وسائل تدخّل يستخدمها الناس وتعطي لمحة عن فعاليّة التدخّلات. يَجمَع معهد لاهاي للابتكار القانوني، بالتعاون مع مشروع العدالة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة، هذه البيانات ويعمل على توحيد الأساليب الخاصة بذلك. يتطلّب هذا الأمر نماذج للاستبيانات وبروتوكولات خاصة بجمع البيانات وأساليب تحليلها وبروتوكولات متعلّقة بالخصوصية واتفاقيات التخزين وطرق تبادل البيانات ومعايير جمعها أثناء تقديم الخدمة فضلًا عن طرق تسمَح بالمقارنة بين البلدان.

وفي المبدأ، تضمَن الشراكة التي نقترحها أن تتمّ إتاحة البيانات المماثلة لكلّ بلد وأن تتوفّر بروتوكولات جمع البيانات للمنظّمات التي تعالج مشكلات العدالة على نطاق واسع. ويستفيد جميع المحاكم والنيابة العامة ومنظّمات المعونة القانونية والمواقع الإلكترونية التي تقدّم معلومات قانونية من تصنيف موحّد لمشكلات العدالة، وقد قامت بالفعل منظّمةً التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ببعض الأعمال التمهيدية بهذا الصدد[14].

كما ينبغي ترسيخ عملية جمع البيانات ومشارَكة النتائج في وزارة العدل، أو من المُستحسن في مؤسسة أكاديمية مستقلّة، أو مؤسسة فكرية، أو مكتب إحصائي وطني. ويجب أن تتوافر البيانات سنويًا، بحيث يُمكن مراقبة التقدُّم المُحرَز ومقارنة التدخُّلات واتّخاذ الإجراءات. وكلّ ذلك يجب أن يُركّز على زيادة معدّلات حلّ المشاكل من خلال اتفاقات عادلة وقرارات مقبولة صادرة عن المحاكم أو أطراف ثالثة أخرى.

برزت أفكار لتشكيل هيئة دولية يمكنها إنشاء منصّة تعمل على تطوير المعايير والبروتوكولات المشتركة، وتسمح بمشاركة أدوات جمع البيانات وتصبح مخزنًا مشتركًا للبيانات.

2. الممارسة القائمة على الأدلة

تُشكّل الممارسة القائمة على الأدلة التي يشار إليها أحيانًا باختصار باسم "ما يعمَل" مجالَ تركيز ناشئ ثانٍ. وهي محرّك مهمٌّ للفعالية في قطاع الصحة وتُستخدَم أساسًا في مجال منع الجريمة. لن تتحقّق هذه الممارسة بشكلٍ عفوي، فهي تتطلّب جهدًا متناسقًا.

يُعدُّ العنف الأسري من مشكلات العدالة الأكثر إلحاحًا. تُقيّم آلاف المقالات البحثية محاولات تطبيق ما يعمَل في إيقاف العنف الأسري وإصلاح العلاقات التي فسدت جرّاء العنف حيث يمكن. إنّ تأثيرات سنّ القوانين المتعلّقة بالعنف الأسري والمعاقبة على السلوك العدواني معروفة جيداً.

يُشكّل توحيد النتائج المَرجُوّة التي يجري تقييمها إحدى الثغرات التي يجب سدّها بواسطة هذه الجهود. وفي الوقت الحالي، يميلُ كلّ مشروع إلى مراقبة نتائج مُختلفة. وقد تكون هذه الأخيرة عبارة عن انخفاض حالات العنف، أو تحسُّن الصحة النفسية، أو الرضا عن الإجراء أو عن نسبة الإدانة للجناة. وقد يُشكّل توحيد النتائج الواجب مراقبتها، بناءً على ما يعتَبره الأشخاص الذين يعانون من مشاكل العنف الأسري في حياتهم الأكثر أهمية، خطوةً مهمّةً نحو إيجاد حلول أكثر فعالية.

وبعد تحديد النتائج، يمكن ترجمة المعرفة إلى مبادئ توجيهية لمواجهة العنف الأسري بطريقة مُتّفق عليها (أو مقبولة) بين الأشخاص المعنيّين. وبالتالي، يمكن للعديد من العاملين في المجال الذين يساعدون النساء والرجال في حل هذه المشاكل أن يُطبّقوا التوصيات بشأن "ما يعمَل" في أي حالة. وبهذه الطريقة، يستطيعون وعملاؤهم الاستفادة من الخُبرات المتعدّدة الاختصاصات.

يُطبّق حاليًا كلّ من الشرطة والمحامين والقضاة ومقدّمي خدمات العدالة غير الرسمية في القرى ورجال الدين والمرشدين الاجتماعيين والوسطاء والأطباء والمعالجين النفسيّين "علاجاتهم" الخاصة، استنادًا إلى خبرتهم التخصُّصية، وبحسب تجاربهم

13 لوحة المعلومات المتعلقة بالعدالة الخاصة بمعهد لاهاي للابتكار القانوني، ومشروع العدالة العالمية، وأطلس الاستبيانات حول الاحتياجات القانونية. انظر أيضًا، ورقة مجموعة العمل الخاصة بالفريق العامل المعني بالعدالة، قياس هوّة العدالة.
14 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استبيانات حول الاحتياجات القانونية والوصول إلى العدالة، 2019.

الخاصة. أما من جهة المتلقّين، لا تملُك النساء الضحايا أدنى فكرة عمّا يُمكن توقّعه، ولكن يمكنهنّ الاستفادة إلى حدٍّ كبير في حال تأكّدهن من تطبيق مساعديهنّ تدخّلات مُثبتة الفعالية.

في إطار شراكتنا المُقترَحة، تَضمَن البرمجة توفير المبادئ التوجيهية لمشكلات العدالة الخمس الأكثر إلحاحًا وهي مشاكل الأرض/السّكن، والنزاعات بين الجيران، والنزاعات العائلية، ونزاعات العمل، والجرائم العنيفة[15]. ومن ثمّ، للأولويات التالية التي قد تشمل الإصابة الشخصية، ومشاكل الدَين، ومسائل الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي.

تتطلّب الممارسة القائمة على الأدلة تكاملًا في البيئة حيث يجب أن يتم فيها تقديم الخدمات المحلية. وينبغي دمج المعرفة المنبثقة عن الأبحاث الدولية بخبرات العاملين في المجال واحتياجات المستخدمين في موقع معيَّن. سيُنتِج ذلك نسخةً محلّية عن المبادئ التوجيهية.

تتمثّل الخطوة التالية المهمة بصياغة خطط التنفيذ وتطبيقها مع منظّمات العاملين في مجال العدالة. يريد كلّ من الشرطة أو المدعين العامين أو المرشدين الاجتماعيين أو مقدّمي خدمات العدالة غير الرسميين في القرى أن يتّسم عمله بالفعالية. يعمل كلّ منهم ضمن هيكليّة تحفيزية مختلفة قد تُسهم أو لا في تطبيق ما تشير إليه الأدلة. وقد طوّر علم التنفيذ رؤى قيّمة حول العوامل التي يجب أن تؤخَذ في الاعتبار. ويُشكّل طلب مستخدمي الخدمات وأصحاب المصلحة على "ما يعمَل" عاملًا مهمًا. كما أنّ التفويضات القانونية والدعم من القُدوة في المِهنة والإدارة التنفيذية مهمّان أيضًا. قد يكون تنفيذ الخطط مُكلفًا أو قد يؤدّي إلى توفير الوقت أو الجهد فورًا. ويُرجَّح أن تُقبَل الممارسة القائمة على الأدلة في حال تشارك العاملون في المجال الرغبة في تحقيق النتائج للعملاء بطريقة فعّالة وناجحة[16]. يجب إرساء التعلّم القائم على التعاون للتمكّن من تحفيز التنفيذ. كما يمكن تحديد المُعوّقات ومعالجتها، عبر إجراء تغييرات في المبادئ التوجيهية لناحية التدخّلات الأكثر عمليّة في بيئة معيَّنة عند الاقتضاء.

3. خدمات العدالة التي تُشكِّل نقطة تحوُّل

لا يمكن للممارسة القائمة على الأدلة أن تعود بمنفعة على الأشخاص الذين يعانون من مشكلات مرتبطة بالعدالة إلا في حال حصولهم على العلاجات الأكثر فعاليّة. يحتاج قطاع العدالة إلى رَديف الأطباء الاختصاصيين والمستشفيات التي يَسهُل الوصول إليها والصيدليّات والمساعدة الذاتية والطب الإلكتروني والعاملين العامّين في المجال والعاملين في قطاع الرعاية الصحية المُجتمَعية. ويحتاج كلّ من هذه الخدمات إلى نموذج عمل قابل للتطبيق وتنظيمًا فعّالاً، وذلك لضمان وصول العلاجات إلى الفئات المستهدَفة.

تعاني أنظمة العدالة من نماذج تقديم الخدمات. فغالبًا ما تكون المحاكم بطيئة، والمحامون بحاجة إلى دعم، والمدّعون العامّون مُرهَقون. ويُنتظَر من الشرطة أن تمنَع الجريمة وتلقي القبض على المجرمين لا أن تحلّ النزاعات. فضلًا عن ذلك، لا يمكن دائما الوثوق بشيوخ القُرى، ويجِد الوسطاء صعوبةً في جمع الطرفَيْن المتنازعَيْن.

أظهرت لنا البحوث سبعة نماذج لتقديم الخدمات يُمكن توسيع نطاقها، ومن شأن كلّ منها توفير التدخّلات اللازمة للتوصّل إلى حلٍّ مُتّفق عليه. وعادةً ما يكون ذلك مزيجًا من التشخيص الأوّلي، والمعلومات المرتبطة بالموضوع، وإشراك الفريق الآخر، وتقديم الدعم في التفاوض بشأن المسائل الأكثر أهمية، وخيار إجراء الوساطة، والقرار المُحتمَل الصادر عن "قاض"، وطريقة لتنظيم الامتثال للقرارات.

يمكن تقديم مثال واعد أو أكثر لكلّ نقطة من نقاط التحوّل التاليّة. وفي بعض الأماكن، نجَحت هذه الخدمات في التغلّب على بعض التحديات على الأقل المتمثّلة بتوسيع النطاق والقدرة على تحمّل التكاليف والجودة الثابتة والنموذج المالي المستدام.

15 انظر أيضًا تقرير الفريق العامل المعني بالعدالة (2019)، ص 66.
16 انظر، على سبيل المثال، ستيرمان وآخرون، ردم الهوّة بين البحث والممارسة في سياقات خدمة الصحة العقلية: نظرة عامة عن التطورات في نظرية التنفيذ والبحث، العلاج السلوكي 2016 ، ص. 920–936.

- خدمات العدالة المُجتمَعيّة التي تساعد الناس على حلّ المشاكل بطريقة أبسَط بالقرب من مكان إقامتهم وتجمع بين العدالة الرسمية وغير الرسمية.

- عقود سهلة الاستخدام تجعل علاقات العمل أكثر إنصافًا وأمانًا للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

- المحاكم التي تُقدِّم حلًّا مباشرًا للنزاعات بين الجيران والعدالة الأسرية وغيرها.

- المحاكم المعنيّة بحلّ المشاكل كطريقة واعدة لمواجهة أكثر أنواع الجرائم شيوعًا.

- منصّات المطالبة التي تساعد الناس على الوصول إلى الخدمات الحكومية الأساسية مثل الرفاه أو المرافق العامة.

- برامج منع الجرائم التي تحمي الناس من السرقة والاحتيال والعنف وتمنحُهم شعورًا بالأمان، وذلك من خلال التقنيات الآمنة ومنصات تشارُك المعلومات بشكلٍ أساسي.

- المعلومات والمشورة عبر الإنترنت التي تمكّن الناس من الاعتماد على المساعدة الذاتية والتمثيل.

يُشكِّل ضمان تطوير نماذج تقديم خدمات العدالة لنقاط التحوّل بشكلٍ أكبر أحد العناصر الهامّة في المُهمّة. ويحتاجُ كلٌّ منها إلى تنفيذ الممارسة القائمة على الأدلة. وهذا يتطلّب هيكليّة دعم تتألّف من تكنولوجيا المعلومات (نظام إدارة الحالات)، ونماذج موحَّدة للموارد البشرية، والإدارة المالية، ورصد النتائج. وبعد ذلك، ينبغي تنفيذ هذه النماذج، انطلاقًا من القدرات القائمة أساسًا في السياق المحلّي وعبر ضمان التمويل المستدام.

تُعتبر مختبرات الابتكار وسيلة مُثبَتة الفعالية لضمان تحقيق ذلك ولتجَنُّب أخطاء نسخ القوانين الأجنبية من دون تأمين دعم الاقتصاد السياسي المحلّي لها[17]. كما أنّ خلق المساحات الكفيلة باحتضان الشركات الناشئة في مجال العدالة وتسريعها من شأنه أيضًا تحقيق ذلك. وفي معظم الأوقات، يُمكن اعتبار نقاط التحوُّل تحديثًا أو امتدادًا للابتكارات التي تَحدُث أساسًا على صعيد القضاء أو الخدمات القانونية أو المجتمع المحلّي[18].

4. بيئة مؤاتية

تشمل القيود في سوق العدالة القوانين والقواعد التنظيمية وما تنظّمه هذه الأخيرة من إجراءات الخصوم التي غالبًا ما تكون معقّدة، بالإضافة إلى قواعد تنظيمية تُصعّب تنفيذ الابتكارات التي تجذب الإيرادات والنماذج العملية. تتضمّن القيود كذلك ترتيبات مالية في قطاع العدالة من عمليات إعداد الميزانية إلى الرسوم والإعانات، يقابلها عدم توفّر مجال للاستثمار، وقواعد الشراء التي تُصعّب على المحاكم والحكومات تنفيذ الابتكارات التي يطوّرها المبتكرون، إضافةً إلى التحدي المتمثّل بجعل ذلك جزءًا من الاستراتيجيات الوطنية وعمليات وضع الميزانية.

يتعيّن على وزارات العدل الوطنية أن تخفّف من دورها التنظيمي من أعلى مستوى إلى أدناه، وأن تُطلق العنان لإمكانات الابتكار، وتصبح ضامنة للجودة، وأداة ميسّرة ورابطة، وحيثما دعت الحاجة، أن تتحمّل مسؤولية المخاطر المالية التي لا يستطيع القطاع الخاص تحمّلها منفردًا. وذلك بهدف واحد: منع المشاكل على نطاق أوسع، وايجاد حلول أكثر، من أجل عدد أكبر من الناس.

والخبر السار هو أنّ أمثلة هذا التغيير بدأت تظهر تدريجيًا، مثل وضع آليات لتحديد الصلاحيات التنظيمية، وفسح المجال لأنواع جديدة من الشراكات، وطرق جديدة للاجتماع والعمل على هذا الموضوع كقادة في مجال العدالة.

أحد العناصر المهمّة في البرنامج هو تيسير اجتماع القادة في مجال العدالة لفتح هذه السوق وخلق بيئة أكثر تمكينًا.

ليس ذلك بالمهمّة السّهلة، إذ رصد خبراء الاقتصاد العديد من "إخفاقات السوق" والفشل في التنسيق وفي التحوُّل.

ومن منظور الاقتصاد السياسي، ثمّة حاجة إلى الالتزام بالابتكار على نطاق واسع لكي يبدأ أصحاب المصلحة في الاستثمار اعتقادًا منهم بأنّ غيرهم سيستثمر أيضًا. وعندما لا يُرجّح أن تغيّر وزارات العدل نهجها في ما يتعلق بسنّ التشريعات، من غير المحتمل أن تستثمر المحاكم أو منظّمات الخدمات القانونية في الابتكارات التجريبية. وكما

17 البنك الدولي، تقرير عن التنمية العالمية 2017، الحوكمة والقانون.
18 للحصول على نظرة عامة عن فضاء الابتكار، اطّلع على تقرير مجموعة عمل الابتكار التابعة للفريق العامل المعني بالعدالة. ومراجعة أيضًا دراسة معهد لاهاي للابتكار القانوني الأخيرة، التي أجريت لصالح المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والتي تنظر في استخدام التقنيات الرقمية في الإصلاح القضائي والوصول إلى التعاون القضائي.

شرح البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 2017 "الحوكمة والقانون"، قد يتعيّن على الأطراف التي تتحدّى هذا الواقع من خارج مؤسّسات العدالة الحالية توسيع ساحة السياسات، أي الفضاء الذي تتفاعل فيه المجموعات والجهات الفاعلة لتغيير القواعد الرسمية[19]. وقد يكون لصنع سياسات العدالة عناصر لتحديد المصالح المكتسبة والمحسوبيات. وفي بعض البلدان، يكون لدى السياسيين أفرادًا في قطاع الشرطة والسجون داعمين لهم، يقدّمون لهم الأصوات مقابل توفير منبر لهم للتعبير عن احتياجاتهم.

5. المشاركة والمساءلة

المساءلة هي آخر مكوّن من مكوّنات برنامج العدالة المتمحورة حول الإنسان. وإذا وضعتم أهدافًا طموحة في برنامج طموح للعدالة المتمحورة حول الإنسان، فينبغي أن توضحوا ما إذا كانت الأهداف تتحقّق أم لا، خصوصًا في قطاع العدالة المحافظ. ولا بدّ من الحفاظ على دقّة هذه الأهداف وإدراكها للإنسان وتمحورها حوله، وليس حول المؤسّسات والقواعد. وفي عالم يشهد تغيّرًا مناخيًا، حققت هذا الدور التقارير الدورية للهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ، إلى جانب الشبكات التي أنشأتها، واهتمام وسائل الاعلام الذي ولّدته، ما يعني فعليًا إنشاء نظام بيئي من شأنه أن يحافظ على دقّة قادة نظام العدالة لناحية التزاماتهم، والنتائج التي وعدوا بها، وما إذا كانت الدروس المستفادة من خبراتهم تُنفَّذ.

تتوفّر بعض الأمثلة المثيرة للاهتمام لإنجاز ذلك في مجال العدالة. في النيجر، مثلًا، تم إنشاء الجمعية الوطنية للعدالة وهي هيئة مؤلّفة من أصحاب مصلحة متعدّدين، تمنح نظام العدالة "بطاقة أداء" دورية، وتقترح بناءً عليها ما يجب أن تهتم به وزارة العدل[20]. ويحقّق دور مماثل فريق البحث الداخلي الخاص بوزارة العدل في هولندا الذي أنشأ ما يُدعى بـ"Geschillenbeslechtingsdelta" أي دلتا تسوية النزاعات[21].

4. عائدات الاستثمارات

يجب أن يُظهر برنامج العدالة المتمحورة حول الإنسان قيمته وأن يُحقّق منافع وتغييرات مستدامة ماليًا.

قد يشعر المستثمرون العامّون بالقلق حيال توزيع منافع برنامج العدالة المتمحورة حول الإنسان على أوساط مختلفة وعلى الأجهزة الحكومية التي لم يكُ أيّ منها مستعدًا لدفع المتوجّب. وبالنسبة إلى المستثمرين في القطاع الخاص، قد لا يكون واضحًا كيفية تحويل المنافع الاجتماعية والاقتصادية إلى عائدات مالية.

نظرًا إلى حجم المشكلة، من المنطقي رغم ذلك افتراض أنّ خدمات العدالة الفعّالة والمبتكرة ستجذب الإيرادات، وأنّ مقدمي الخدمات سيتقاضون أموالًا لقاء جهودهم. وفي هذه الحالة أيضًا نلاحظ أنّ الأمور تزداد وضوحًا وأنّ البيانات والوسائل والأساليب تبرز وتدعم الجانب التجاري لبرامج العدالة المتمحورة حول الإنسان، وتُبين أنّه قد يكون ممكنًا حشد مختلف المستفيدين من العدالة المتمحورة حول الإنسان ضمن إطار اتّحاد مستعد للاستثمار.

4.1 المنافع الاجتماعية والاقتصادية

كشف استعراض البحوث بشأن تحديد حجم هذه المنافع عن مجموعة متنوّعة من الطرق التي حدّدت بها البرامج النتائج وحجم المنافع الاجتماعية والاقتصادية[22].

طلبنا من شركة "ايكوريس"، وهي وكالة هولندية متخصّصة في الاستشارات الاقتصادية، أن تحسب المنافع الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق هدف المهمّة المتمثّل بإحراز معدّلات 80٪ من حلّ/منع المشاكل في هولندا. وكانت النتيجة مبنيّة على استقراء تقديرات من ثلاث مشاكل متعلقّة بالعدالة وهي الانفصال، والنزاع في العمل، والوصول إلى الضمان

19 راجع الملاحظة رقم 15
20 اطلع على الرابط التالي http://www.justice.gouv.ne/index.php/etats-generaux
21 مترجمة حرفيًا دلتا تسوية النزاع. اطلع على الرابط التالي meta/2019_geschillenbeslechtingsdelta/20201214/www.eerstekamer.nl/overig
22 مور وفارو، الاستثمار في العدالة: مراجعة بحث لدعم قضية تحسين الوصول، تقرير مُعَدّ للفريق العامل المعنيّ بالعدالة، المنتدى الكندي للعدالة المدنية، آب/أغسطس 2019. اطّلع عليه هنا.

الاجتماعي/الخدمات الاجتماعية. وإلى جانب النتائج الإيجابية جدًا، من المهمّ أن نرى أين تقع المنافع وكيف يتمّ تنظيمها، لأنّ ذلك يحدّد الشخص المستعد للاستثمار.

وقدّرت الوكالة حجم المساهمات للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,15٪، من دون أن تشمل فرص تصدير خدمات العدالة وتحسين مناخ الاستثمار الوطني من خلال تحسين فرص الوصول إلى العدالة.

من الناحية النقدية، كل دولار واحد مستثمَر يساوي:

- 4 دولارات موفّرَة في تكاليف المعاملات.
- 14 دولارًا ربحًا في الإنتاجية.
- 51 دولارًا ربحًا في جودة الحياة.
- 10 دولارات موفّرَة في تكاليف الخدمات العامة.

فالمنافع واضحة. ويمكن تطوير أساليب العمل بها بشكلٍ أوسع.

4.2 عدد الأشخاص المتضرّرين

عند طرح الحجج المؤيّدة للاستثمار في العدالة المتمحورة حول الإنسان، تتمثّل الخطوة التالية بتحديد عدد الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من خدمات العدالة القائمة على الأدلة والتي تشكّل نقطة تحوُّل.

تتوفّر بيانات تُظهر عدد المشاكل في مجال العدالة بحسب كل فئة ووفقًا لأثرها على الأشخاص[23]. وتُظهر بيانات مشروع العدالة العالمية أنّ 48٪ من الناس في المدن تعرّضوا لمشكلة مرتبطة بالعدالة في العامَيْن الماضيَيْن، وأنّ 41٪ واجهوا صعوبات، بينما 43٪ توصّلوا الى حلّ، أو في طريقهم إلى تحقيق حلّ، أو هم راضون. وإذا ضوعفت هذه النسب إلى 80٪، فسيؤثّر ذلك ايجابيًا على حياة 36000 شخص لكلّ مليون راشد كلّ عام. ولا يشمل ذلك السجناء، والأشخاص المشرّدين أو من هم دون سنّ الـ 18.

فمن الواضح أنّ كلّ شخص راشد يستطيع أن يتوقّع في حياته أن يواجه عدّة مشاكل مرتبطة بالعدالة وقد يستفيد من مضاعفة معدّلات الحلّ.

4.3 مصادر إيرادات محتملة

يتعذّر توفير الخدمات العامّة مثل التعليم والصحّة والعدالة على نطاق واسع من دون نموذج سليم للأعمال. ولا يمكن لخدمات العدالة التي تشكّل نقطة تحوُّل أن تتّسع وتصبح مستدامة إلّا إذا تجاوزت الإيرادات تكاليف إرساء العدالة، وذلك من أجل تمويل الاستثمارات في التحسينات المقبلة.

بيانات كثيرة تشير إلى أنّ الناس على استعدادٍ لدفع ثمن النتائج الفعّالة، فجودة الحياة تتحسّن في منازلهم عندما يتوقّف الإزعاج من الجيران، أو تنشأ علاقات صداقة ضمن مجتمعهم، أو يتم توفير المساعدة المطلوبة لجارٍ مزعج يعاني من مشاكل في شرب الكحول.

نماذج ايرادات خدمات العدالة ليست بسيطة. فيمكن تصميم نظم رسوم ذكية يساهم فيها الجميع، من الشخص الذي يحتاج إلى التدخُّل، والطرف الآخر، والمجتمع المحلي، ودافع الضرائب. ويُرجَّح أكثر أن ينفق كلّ من هؤلاء المساهمين المال على خدمات العدالة إذا كانت النتائج متوقّعة ويوجد احتمال أكبر لتحقيقها، ويمكن رصدها وتحسينها. وتضمن ذلك الممارسة القائمة على الأدلة.

والنبأ السار هو أنّ خدمات العدالة المتمحورة حول الإنسان ليست بحاجة إلى معدّات ثقيلة ولها تأثير محدود على البيئة، إذ تتألّف الأنشطة من تبادل المعلومات بين المشاركين الذي يمكن أن يتمّ عبر عدّة قنوات مثل الإنترنت أو عبر الهاتف أو شخصيًا. وبالنسبة إلى التكلفة، فهي تنخفض مع كلٍّ من هذه القنوات، باستثناء تكاليف استقبال الأشخاص في قاعات المحاكم، وفي أماكن الاكتظاظ، وفي مراكز البلدات والمدن. ولكن لا يُحتمل أن تكون قاعات المحاكم القناة الرئيسية لنقاط التحوُّل في مجال خدمات العدالة. وقد تكون تكاليف التقصّي عن الحقائق باهظة في حالات الجرائم؛ وفي معظم البلدان، تغطّي ميزانيات الأمن هذه التكاليف.

23 اطّلع على لوحة معلومات العدالة الخاصّة بمعهد لاهاي للابتكار القانوني ولوحة معلومات مشروع العدالة العالمية.

5. الإحصائيات المالية

يجري العمل على هذه الطريقة لوضع البرامج في هولندا، باعتبارها إحدى الجهات الأولى التي تحرّكت للاستثمار في البنية التحتية المعرفية التي ستعود بالمنفعة على أيّ بلد يطبّق العدالة المتمحورة حول الإنسان. وكجزء من هذا الجهد، توجّب علينا أن نضع المعايير الماليةً لهذا البرنامج.

في بلد مثل هولندا، لاحظنا أنّ تكلفة تطبيق برنامج العدالة المتمحورة حول الإنسان لمدّة 5 سنوات بهدف رفع معدّلات منع المشاكل وإيجاد الحلول بنسبة 50٪ مما هي عليه الآن، تبلغ حوالى 340 مليون يورو.

- يكلّف جمع البيانات حوالى 3,5٪ من الميزانية الإجمالية.
- تشكّل تكلفة العثور على أفضل الممارسات لمواجهة المشاكل الخمس الأكثر انتشارًا المرتبطة بالعدالة 20٪ من الميزانية.
- قد تبلغ تكلفة كلّ مختبر من مختبرات الابتكار حوالى 9٪، لذا فإنّ إنشاء 5 مختبرات سيكلّف 45٪
- قد يكلّف جمع القادة معًا لخلق بيئة مؤاتية حوالى 20٪
- وقد تتطلّب إدارة البرنامج حوالى 5,5٪

عندما طبّقنا العملية الحسابية نفسها في بلد شبيه بأوغندا من حيث عدد السكان والاقتصاد، بلغت التكلفة حوالى 100 مليون يورو على مدى 5 سنوات، مع النسب المئوية نفسها تقريبًا.

وقد يشير تقدير تقريبي أيضًا إلى أنّ هذه الاستثمارات ستكون أقلّ بالنسبة إلى دولة من المقرّر أن تصبح القوة الدافعة التالية.

6. التعاون

مَنْ الأطراف المعنيّة بالتنفيذ؟ وهل من "فريق" جاهز للقيام بذلك؟ تتمثّل إحدى طرق تنظيم ذلك باتّباع نَهج المهمّة لمواجهة التحديات المجتمعية الكبرى. تقترح "ماريانا مازوكاتو"، صاحبة فكرة هذا النَهج، أن نوسّع طموحاتنا وأن نحشد مواردنا بطريقة جريئة ومُلهمة مثل مهمّة الهبوط على سطح القمر، ولكن هذه المرّة من أجل حلّ أكثر المشاكل الاجتماعية "شرًا" في عصرنا.

وتُظهر أبحاثها أنّ الحكومات قد لعبت دورًا ضروريًا في الاكتشافات التكنولوجية الكبرى في القرن العشرين وأنّها الأكثر قدرة على تسهيل بروز مثل هذه الاكتشافات. أمّا في القرن الحادي والعشرين، فتقترح ضمان اجتماع كلّ من الشركات والمجتمع والحكومة معًا من أجل التوصّل إلى هدف مشترك.

استنادًا إلى كيفية انجاز ذلك في قطاعات أخرى، يمكن تنظيم العناصر الرئيسة الخمسة للبرنامج الوطني على النحو التالي:

- إدارة البرنامج، من خلال فرق عاملة حكومية مشتركة (على الأغلب من وزارات العدل، والهيئات القضائية، ونقابة المحامين، وأشخاص خارجيين يمثّلون مستخدمي العدالة)، بالإضافة إلى شركاء المعرفة الوطنيين/الدوليين، ومدير برنامج متمرّس. وسيكون لهذا الفريق مجلس استشاري حسن السمعة ويمثّل جميع المصالح الرئيسية.
- جمع البيانات والإحصاءات، من خلال الشركاء الوطنيين المتوفّرين، مثل المكتب الوطني للإحصاءات، والمؤسّسات الأكاديمية ذات الصلة، والشركاء الدوليين ذوي الخبرة في هذا المجال.
- إقامة شراكات الممارسة القائمة على الأدلة لكلّ مشكلة من المشاكل المتعلّقة بالعدالة، من خلال فرق بحثية متعدّدة الاختصاصات متخصّصة بهذا الشأن. ومن الممكن الاستعانة بخبرات خارجية في هذا المجال.

24 سيتم ارسالها إلى الصندوق الوطني الهولندي للتنمية. اطّلع هنا.

- خلق بيئة مؤاتية، من خلال اجتماع خبراء وطنيين ودوليين لوضع أطر تنظيمية وقوانين فعّالة، وذلك بمساعدة قادة الابتكارات الوطنيين في مجال العدالة.

- المشاركة والمساءلة، من خلال وضع وصيّ محايد وطني أو دولي مشترك. على سبيل المثال، هيئة الأمم المتّحدة للمرأة من أجل العنف الأسري، ومنظمة أرض الإنسان من أجل الانفصال، ومنظمة العمل الدولية من أجل العدالة في العمل، بالإضافة إلى مراقبين وطنيين أو دوليين من أجل الوصول إلى الخدمات الحكومية الأساسية.

- توفير خدمات العدالة ومبتكرين تجريبيين وأمثلة ناجحة تشارك معرفتها، والمحاكم المبتكرة، ومقدّمي الخدمات القانونية.

- تطوير نقاط التحوُّل، بمساعدة النظم البيئية والخبرات الابتكارية الوطنية والدولية، في مجال العدالة وخارجه. إذ توجد مجموعة متنامية من المبتكرين الناجحين في مجال العدالة الذين يمكن مناشدتهم.

7. شراكة استثمارية

يتّضح بناءً على ما سبق أنّ الاستثمارات في برامج العدالة المتمحورة حول الإنسان يجب أن تنتج عن شراكة متوازنة بعناية وفقًا للسياق المحلّي.

فقد تكون وزارات العدل أقرب مما يلزم من المصالح الخاصّة للمحاكم والمحامين والنيابة العامة والشرطة، وهي منظّمات تثقلها الأعباء ولها جماعات ضاغطة قوية. بيد أنّه من دون دعم الوزارة، يبقى النجاح مستبعدًا.

ستدعو الحاجة كذلك إلى شركاء استثماريين يمكن أن يتمثّلوا بصناديق الاستثمار الوطنية أو شركاء دوليين، مثل المصارف الإنمائية الدولية أو الإقليمية وما يُسمّى بالمحسنين المحفِّزين، الذين يجلبون المال إلى جانب المهارات الريادية والنَهج المطلوب الموجَّه نحو المهام. وتتّخذ البلدان المنخفضة الدخل مجتمع المانحين الثنائي الأطراف الذي يركّز على العدالة شريكًا لها.

لا بدّ من النظر أيضًا في الاستثمار الخاص الذي تقوم به الشركات الملتزمة بالعدالة المتمحورة حول الإنسان والتي تهتمّ بالنمو والأسواق العالية الجودة، مثل ليغال زوم وكليو وأراغ.

وتتوفّر ثروة معرفية بشأن كيفية وضع ترتيبات مشتركة تتقاسم المخاطر والعائدات بطريقة مثلى[25].

25 لابلان ومازوكاتو، إضفاء الطابع الاجتماعي على مخاطر الاستثمارات العامة ومنافعه: مسائل اقتصادية وسياسية وقانونية، سياسة البحوث 49s (2020) 1000082.

8. الخلاصة

تظهر طريقة جديدة للبرمجة استجابةً لحاجة ملحّة إلى زيادة منع مشاكل العدالة وحلّها في جميع أنحاء العالم. ولكي نجعل ذلك ملموسًا: إذا كان من الممكن مضاعفة معدّلات حلّ المشاكل ومنعها في الأعوام الخمسة المقبلة في 20 دولة يبلغ عدد سكان كلّ منها ١٠ ملايين نسمة (في الإطار المُخطّط، البلدان الصغيرة)، فستتحسّن حياة 7,2 مليون نسمة بشكلٍ ملحوظ.

تُعدّ برامج العدالة الوطنية المتمحورة حول الإنسان والمكوّنات الأساسية التي تتضمّنها بقدر ما نستطيع أن نقيّمها، من أكثر الاستجابات الواعدة. وتشمل هذه المكوّنات البيانات المتعلّقة بالاحتياجات، وتحديد ما هو ناجع، وتحديد نقاط التحوُّل، وخلق بيئة مؤاتية، وإرساء المساءلة. لكن، لم ينجح التركيز على تحسين إرساء العدالة من خلال نظام العدالة الرسمي للمحاكم والمحامين ومجالس المساعدة القانونية.

تمّت تجربة كل عنصر من العناصر الخمسة واختبارها في بيئات مختلفة وتبيّن أنّ برنامج العدالة المتمحورة حول الإنسان هوا الرابط بينها. يُعدّ هذا النهج نموذجيًا ومتكاملاً، ويمكن أن يكون مصحوبًا بجانب تجاري متين من حيث المنافع الاجتماعية والاقتصاديّة التي قد تنجم عنه. ويمكن أن يوفّر الضمانات التي يحتاج إليها المستثمرون. هذه لحظة فريدة بالنسبة إلى وزارات العدل والسلطات القضائية وكبار المموّلين في مجال العدالة، فقد حان الوقت لفهم هذه الطريقة في البرمجة والمساعدة على تطويرها.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتّصال بـ:

الدكتور سام مولر، المدير التنفيذي لمعهد لاهاي للابتكار القانوني (HiiL)
هاتف: +31 (0)6 10775742
بريد الكتروني: sam.muller@hiil.org
www.hiil.org

HiiL
user friendly justice